ضمن جهوده لحفظ الأمن والنظام وفرض هيبة وسيادة القانون

«الأمن العام»: ضبط 151 مطلوباً جنائياً ومدنياً ومتغيباً

ابراهيم الطراح

ضمن جهود قطاع الأمن العام لحفظ الأمن والنظام وفرض هيبة وسيادة القانون لمنع وقوع الجريمة والوقاية منها وضبط مرتكبيها من خلال التواجد الأمني المكثف في كافة المحافظات بشكل عام لضبط المخالفين والمركبات المطلوبة على ذمة قضايا سواء مدنية او جنائية وضمان تنفيذ الاحكام وأوامر الضبط الصادرة بالتعاون مع جهات الاختصاص وضبط المطلوبين والمخالفين والخارجين على القانون وبأشراف وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون الامن العام بالإنابة اللواء ابراهيم الطراح نفذ قطاع الامن العام عدة حملات في محافظات دولة الكويت خلال الفترة من 9/1 وحتى 9/4 / 2017 وقد اسفرت تلك الحملات عن ضبط «151» مطلوب جنائي ومدني ومتغيب بالإضافة الى «371» مخالف لقانون الاقامة وبدون اثبات كما تم ضبط «13» مركبة مطلوبة و«36» قضية مخدرات و«8» قضايا خمور بالإضافة الى ضبط «41» عمالة سائبة فضلاً عن ذلك تم التعامل مع «181» مشاجرة وتلقى «2615» بلاغ وتحرير «1150» مخالفة مرورية وحجز «93» مركبة.

وقد بلغت المساعدات الانسانية «1026» مساعدة كذلك تم إقامة «944» ثبوت وشواجد أمني كما تم معاينة «808» حادث بالإضافة إلى «411» مهمة أخرى.

ومن جانبها قامت إدارة شرطة البيئة التابعة لقطاع الأمن العام بالمهام المنوطة بها وفق ما تنص عليه مواد قانون البيئة حيث نفذت حملة تفتيشية في منطقة السالمي أسفرت عن ضبط العديد من المخالفات المتعلقة بصيد الطيور وكانت حصيلة الحملة ضبط «75» شبك و «45» فخ صيد و «120» طائر الفري كذلك تم عمل عدة جولات متنوعة نتج عنها ضبط طراد مخالف في جون الكويت.

وتؤكد الإدارة العامة للعلاقات والاعلام الامني على استمرارية الحملات الامنية على مدار الساعة وفي كافة المناطق للعمل عل تطبيق القانون والحد من السلوكيات الخاطئة.

منحته 72 ساعة لإزالة مخالفة تخزين إطارات

«الإطفاء» تنذر سرداباً مخالفاً بتطبيق الغلق الإداري

مخزن الاطارات المخالف

انذرت الإدارة العامة للإطفاء صباح امس أحد ملاك العمارات الإستثمارية الواقعة في منطقة القنطاس بالغلق الإداري ومنحته مدة 72 ساعة لإزالة مخالفة تخزين إطارات في سرداب عمارة وكون هذه المخالفة من المخالفات الجسيمة التي تهدد سلامة الأرواح والممتلكات.

وصرح نائب المدير العام لقطاع الوقاية بالوكالة العميد خالد عبدالله فهد بان فريق تفتيش ادارة وقاية محافظة الأحمدي توجه الى العمارة المخالفة والكائنة في منطقة القنطاس بعد ورود شكوى تم تداولها في وسائل التواصل الإجتماعي للتحقق من مدى صحتها

وقال العميد خالد بان فريق التفتيش تمكن من رصدت المخالفة وتحقق بالفعل من وجودها في السرداب الذي تبلغ مساحته 1000 متر مربع ويحتوي على آلاف الإطارات مايهدد سلامة ارواح من يقطن في المبنى.

واوضح العميد خالد عبدالله بان فريق التفتيش اتخذ إجراءاته وانذر مالك العقار بمهلة 72 ساعة لإزالة جميع الإطارات المخزنة من السرداب وإلا سيتم تطبيق إجراء الغلق الإداري ويتحمل مالك العقار جميع التبعات القانونية.

ووجه العميد خالد عبدالله فهد نداء الى اصحاب العقارات والملاك بعدم استغلال السراديب بالإستخدام التجاري حيث انها مرخصة كمواقف للسيارات أو للتخزين الخفيف الخاص بسكان العمارة وخلاف ذلك يعتبر مخالفة تهدد حياة القاطنين في المبنى.

كما دعا العميد خالد عبدالله المواطنين والمقيمين بعدم التردد في اخطار الإدارة العامة للإطفاء باي مخالفات جسيمة تهدد الأرواح والممتلكات عن طريق الموقع الإلكتروني التابع للإدارة العامة للإطفاء.

قدمت التهاني إلى قيادة المملكة حكومة وشعباً

«المهندسين» التوسعات والحلول المبدعة ساهمت في النجاح الباهر لموسم الحج هذا العام

ثمنت جمعية المهندسين الكويتية الجهود المميزة التي بذلتها من الجهات المعنية في المملكة العربية السعودية لانجاح موسم الحج متقدمة بالتهاني الى قيادة المملكة حكومة وشعبا بنجاح موسم الحج هذاالعام وان يتقبل من حجاج بيت الله الحرام طاعتهم وان يمن على المملكة الشقيقة بمزيد من الأمن والامان والازدهار.

امين سر الجمعية المهندس فهد اردیني العتيبي قال في تصريح له: إن جموع المهندسين الكويتيين والأعضاء في الجمعية يباركون للمملكة العربية السعودية هذاالنجاح الباهر لموسم الحج للعام الحالي مضيفا إن التوسعات والتطويرات الهندسية المستمرة للمشاعر المقدسة ساهمت كثيرا في استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من المسلمين والذين تجاوز عددهم مليونين وربع المليون حاج هذا العام.

واضاف العتيبي: كما أن التسهيلات المقدمة لحجاج بيت الله الحرام جعلت أداء المناسك هذا العام غاية في السلاسة والانسياب مضيفا ان الكوادر الوطنية السعودية باتت من أكبر الخبرات العالمية في تسيير الجموع البشرية وأن خبراتها يستعان بها في مختلف انحاء العالم بهذا المجال.

وتوجه العتيبي في ختام تصريحه بالثناء والشكر على هذه الجهود والخدمات المقدمة بكافة انواعها راجين المولى عز وجل أن يمن على المملكة الشقيقة وعلى قيادتها وشعبها بمزيد من الأمن والاستقرار فهي الشقيق الأكبر الذي نكن له كل مشاعر التقدير والاحترام.

تمات

«فزعة» كويتية

الدولي تجاه ما يتعرض له المسلمون في بورما ، من عمليات تصفية وإبادة جماعية ، تصنف وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان ، جرائم ضد الإنسانية.

ودعا النواب إلى قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع حكومة ميانمار ، وطلب عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن بطلب من المجموعة الإسلامية بقيادة دولة الكويت.

وقال النائب د. جمعان الحربش إن موقف النواب تجاه ما يحدث لمسلمي بورما ، امتداد لمواقف كثيرة قام بها مجلس الأمة الكويتي على امتداد تاريخه، مؤكدا أن مسلمي اركان جزء من أمة محمد وما يؤلمهم يؤلم جميع المسلمين .

واعتبر الحربش أن السنوات الأخيرة هي الأكثر دموية وانتهاكا لحقوق المسلمين في أكثر من مكان في العالم، مشيرا إلى أنه منذ عام 1992 تم تهجير 270 ألف مسلم ، ما يدلل على ما يتعرض له الإسلام على وجه الخصوص أمام مرأى ومسمع العالم.

أضاف أن هناك 3 ملايين مسلم في اركان لا يعترف بهم ، ويعتبرونهم أصحاب هجرات غير مشروعة ، لافتا إلى وجود نهج لاستئصالهم منلما تم في البوسنة والهرسك لدفعهم للتهجير.

وقال إن دول الجوار المسلمة القريبة من بورما قامت بدور متخاذل بإعادة اللاجئين إلى تلك الحكومة الدموية ، معتبرا أن عدم نصرة الضعفاء سبب رئيس في كل ما أصاب الأمة الإسلامية من ضعف وهوان.

وأكد أن موقف الكويت الشعبي الذي يعبر عنه مجلس الأمة دلالة حرصه على نصرة المظلوم ، لافتا إلى أن جميع النواب كانوا على استعداد للمشاركة في المؤتمر غير أن غالبيتهم غير موجود حاليا داخل الكويت.

وطالب الحربش الحكومات العربية والإسلامية بالسعي لإيقاف المذبحة في بورما، وتقديم رئيسة الوزراء أونغ سان سو كي للمحاكمة وقائد الجيش البورمي إلى المحاكمة العاجلة كمجرمي حرب ، وسحب جائزة نوبل منها.

من جهته استنكر النائب عبدالله فهاد صمت العالم تجاه ما يحدث في اركان من عملية تصفية عرقية ، راح ضحيتها خلال أسبوعين 6 آلاف شخص و8 آلاف جريح والاعتداء على 500 امرأة مسلمة.

وقال فهاد إنه وفقا لإحصائيات موثقة من اللجنة المناصرة لبورما ، فقد تم حرق 103 قرى تضم أكثر من 23 ألف منزل ، وهدم 250 مسجدا و80 مدرسة ونزوح 190 ألفا.

أضاف : « من بيت الأمة علينا الانتصار لهذه الشعوب ويجب على الحكومة الكويتية ان تبادر بقطع العلاقات مع حكومة ميانمار وفتح جسر جوي للمساعدات»، مطالبا الدول العربية بالسعي لتجريد رئيسة الحكومة من جائزة نوبل للسلام ، باعتبارها لا تستحق الحصول عليها.

بدوه أكد النائب محمد هايف أن الدفاع عن المسلمين واجب على الأمة جمعاء ، وأن ما يحدث في بورما من أبشع صور الجرائم في هذا العصر التي تقشعر لها الأبدان.

واعتبر هايف ان التجمعات والمجالس النيابية وجمعيات حقوق الانسان مسؤولة أمام الله عز وجل وأمام ضمائرها عن هذه المجازر ، لأن المسلمين إخوة، مؤكدا مسؤولية الدول الإسلامية في التحرك بكل السبل لرفع الظلم عن المسلمين في بورما.

وقال إن صمت الدول الإسلامية سيدفع نحو مزيد من الانتهاكات ضد الاقليات المسلمة في بورما وخارجها، مطالبا باستدعاء سفراء الدول الإسلامية والدعوة لاجتماع طارئ لمجلس الأمن وتحرك عاجل لمنظمة التعاون الإسلامي ، مستغربا موقف المجتمع الدولي الرافع لشعارات الإنسانية وصمته عن جرائم بورما وما يتعرض له المسلمون هناك، ومعتبرا أن الصمت العالمي جريمة ضد الإنسانية لأنه بمثابة مباركة لاستمرار الانتهاكات.

من ناحيته شكر النائب د. عادل الدمخي موقف مجلس الامة في نصرة المظلومين في بورما ، مشيرا إلى انه وفقا للبيانات المتاحة من الأمم المتحدة ، فإن 168 الف شخص هربوا بسبب الانتهاكات في بورما منذ عام 2012.

وقال الدمخي انه منذ العام الماضي هرب اكثر من 87 الف شخص الى بنغلاديش، مشيرا إلى ان 112 الفا من الفارين عرضوا حياتهم للخطر اثناء هروبهم لإندونيسيا في قوارب بين عامي 2013 و2015. وطالب مجلس الامة بمخاطبات رسمية للبرلمانات العربية والإسلامية ووزارة الخارجية لنصرة القضية ، خصوصا ان الشعب الكويتي لا يتأخر عن مساندة المظلومين والوقوف مع القضايا الإنسانية .

وأعرب النائب محمد الدلال عن تطلعه لمبادرة كويتية رسمية بطلب عقد اجتماع عاجل لمنظمة التعاون الاسلامي لبحث هذه القضية ، واتخاذ خطوات واضحة وصحيحة وجريئة لوقف قتل الشعب البورمي المسلم او تهجيره او الإساءة إليه.

وأكد الدلال ضرورة عقد اجتماع تحضره الدول المسلمة المحيطة ببورما على وجه الخصوص ، لاتخاذ خطوات لمواجهة هذه الجرائم واستخدام السلاح الاقتصادي ضد الدول التي تناصر حكومة بورما.

وقال الدلال إن نصرة الشعب الكويتي للمسلمين في بورما ليست غريبة عليه ، فعندما كان في حالة من العوز في اربعينيات القرن الماضي بادر بجمع الاموال دفاعا عن الاقصى، كما بادر بدعم الجزائر في مقاومة الاحتلال الفرنسي في المراحل الاولى.

وأكد النائب نايف المرداس ان الابادة التي يتعرض لها المسلمون في بورما تدمي القلب، معربا عن استيائه من صمت مريب للعالم اجمع واستغرابه من انطباق هذا الأمر على الدول الاسلامية ومؤسسات مدنية.

ورأى المرداس ان رخص الدم الاسلامي لدى الانظمة الاسلامية هو من جرأ العالم على الدم المسلم، واضاف معاتبا البرلمانات الشعبية التي هي المحك الحقيقي للوقوف أمام الابادة الجماعية التي تحدث تحت مرأى العالم اجمع.

ودعا الحكومة في هذا الصدد بإصدار بيان شديد اللهجة موجه الى الحكومة البورمية، يبين غضب الحكومة والشعب الكويتي من هذه الممارسات، مطالبا كذلك بفتح باب جمع التبرعات برعاية جهة حكومية معترف بها، ومخاطبة الدول الاسلامية لعقد اجتماع طارئ، إضافة إلى البرلمانين العربي والدولي والضغط على جميع المنظمات الحقوقية والحكومية ، من اجل تفعيل هذه القضية.

بدوره طالب النائب د. حمود الخضير وزارة الخارجية باستدعاء سفير بورما ، وتوجيه استنكار شديد اللهجة للجرائم التي تتعرض لها الاقلية المسلمة هناك ، ومخاطبة المجتمع الدولي والدول العظمى القادرة على وقف هذه المجازر.

وقال الخضير إن ما يحصل هو جريمة عنصرية من ابشع الجرائم التي تتعرض لها المجتمعات، مستنكرا صمت المجتمع الدولي تجاه ما يتعرض له المسلمون في بورما.

وتلا النائب أسامة الشاهين بيانا صادرا عن النواب المشاركين في مؤتمر واجب الأمة في نصرة اراكان جاء فيه : «نستنكر الصمت الاسلامي - الدولي المخزي تجاه ما يتعرض له اخواننا المسلمون في بورما ، من عمليات تصفية وإبادة جماعية بطرق وحشية وهمجية ممنهجة، تشكل وفقا للقانون الدولي الانساني جرائم ابادة وجرائم ضد الانسانية.

وأكد البيان ان «ما يحدث بحق اخواننا المسلمين في بورما من تعذيب وقتل وتشريد ، حيث يقدر اتحاد جمعيات الروهينغا عدد القتلى منذ اغسطس بـ 6334 قتيلا وتم حرق 23250 بيتا وتهجير 355 الف نسمة، يدعونا كممثلين لشعب الكويت المسلم والمسالم لمطالبة حكومة الكويت والحكومات العربية والاسلامية، والانسانية جمعاء، لاتخاذ موقف جاد تجاه حكومة بورما محليا ودوليا، فرديا وجماعيا، لتكسر حاجز الصمت الذي جعل هؤلاء المجرمين يزدادون بطشا بإخواننا المسلمين هناك» .

أضاف : «وانطلاقا من دور الكويت الدولي باعتبارها رائدة للعمل الانساني في العالم، ذلك الدور الذي توج باختيار الكويت مركزا انسانيا عالميا، وباختيار صاحب السمو قائدا للعمل الانساني العالمي» .

واستطرد البيان بالقول : «وتأكيدا على البعد الإسلامي للكويت، وحرصها الدائم على نصرة القضايا الاسلامية انطلاقا من واجباتها الشرعية تجاه اخواننا المسلمين اصحاب القضايا العادلة، فإن اعضاء مجلس الامة الكويتي المتقدمين بهذا البيان يرفضون الممارسات الوحشية تجاه مسلمي اقلية الروهينجا في ولاية اراكان البورمية وغيرها، مستنكرين سكوت المجتمع الدولي عنها، داعين الحكومة الى اتخاذ اجراءات عملية وبدء تحركات دبلوماسية للضغط على حكومة ميانمار لإيقاف هذه الجرائم، وتتمثل هذه الاجراءات بما يلي:

1 - قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع حكومة ميانمار فورا.

2 - طلب عقد جلسة طارئة لمجلس الامن الدولي بطلب من المجموعة الاسلامية بقيادة الكويت.

3 - ارسال رسائل لحكومات العالم تفضح وحشية ما تقوم به حكومة ميانمار بحق المسلمين هناك ونطالب باتخاذ اجراءات مماثلة.

4 - دعم المبادرة التركية بانشاء وتشغيل مخيمات لاجئين على الحدود البنغلاديشية المقابلة لبورما.

5 - فتح باب التبرعات الشعبية باللجان الخيرية الكويتية لاستقبال التبرعات لمسلمي بورما وتنظيم حملة تبرعات رسمية عبر تلفزيون واذاعة الكويت.

6. دعوة البرلمان العربي والبرلمان الاسلامي والبرلمان الدولي والبرلمانات المختلفة فرادى وتكتلات لشجب هذه الانتهاكات والضغط على الحكومات للتحرك لإيقاف هذه الانتهاكات.

بوشهري: تحويل

تدريبية لتأهيلهم لمراكزهم الجديدة.

وفيما يخص التحصيل قال ان تطبيق التعرفة في القطاع التجاري ادت الى زيادة التحصيل وتحقيق وفر الاستهلاك ، متوقعا ان يكون هناك وفر في الاستهلاك الاستثماري ايضا بعد تطبيق التعرفة في هذا القطاع منذ 22 اغسطس الماضي.

وعن التبادل الكهربائي عبر شبكة الربط الخليجي اكد ان دول مجلس التعاون نجحت بهذا الربط ، لافتا الى ان الكويت تعمل حاليا على الربط مع مصر وتركيا ، متوقعا انه بعد 15 عاما يمكن ان يتم الربط مع دول اوروبا لتصبح الكهرباء مستوردة وفق الجدوى الاقتصادية.

من جهة أخرى شدد بوشهري على أن وزارة الكهرباء والماء اتمت جميع الاستعدادات لاستقبال العام الدراسي الجديد ، عبر جاهزية فرق الصيانة والتشغيل.

وقال ان الوزارة اجتازت ذروة الاحمال بنجاح ، حيث سجلت اعلى حمل كهربائي 13800 ميغاواط خلال يوليو ، بينما القدرة الانتاجية كانت اكثر من 16000 ميغاواط.

وتوقع ان ترتفع الاحمال خلال الفترة الحالية بسبب بدء العام الدراسي ، مطمئنا انها لن تصل الى الحد الاقصى الذي تم تسجيله ، ومشيرا الى ان يوم امس الأول سجل ارتفاعا في الاحمال وصل الى 12700 ميغاواط ، وهذا ارتفاع معقول وطبيعي.

واكد ان فرق الصيانة على اهبة الاستعداد فيما يخص اي طارئ يتعلق بالشبكة الكهربائية والمائية ، مع دخول موسم المدارس ، مشيرا الى وجود برنامج متكامل مع وزارة التربية لعمل محاضرات حول كيفية ترشيد الطاقة.

وأوضح ان وزارة التربية ووزارة الاوقاف قد قطعتا شوطا مهما ، في تركيب الادوات الترشيدية الموفرة للطاقة.

أضاف بوشهري ان البرنامج الترشيدي للمياه ينفذ بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، حيث تم تسجيل 1200 منزل ضمن 5000 منزل حتى الآن في خمسة مناطق ، لتركيب المرشدات المائية على صنابير المياه فيها من قبل الوزارة الذي يستهدف توفير 30 في المئة من استهلاكها للمياه.

ولفت الى تحويل 20 حالة الى النيابة بسبب سرقة الكهرباء في المباني الجديدة ، لافتا الى ان صاحب العقار هو من يتحمل الامر وليس المقاول او المستثمر.

السلطات التركية

وطالبت ب«التريث والتثبت من المسائل والقضايا الخاصة بالمواطنين في الخارج ، وأخذ المعلومة من المصادر الرسمية الممثلة في وزارة الخارجية الكويتية وبعثاتها ، حتى لا يتم الاضرار بسير القضية والعلاقات بين الدول».

وأعربت السفارة عن شكرها للحكومة التركية على اهتمامها ، و«تفهمها لهموم المواطنين الكويتيين ، وحرصها الدائم على العلاقات الكويتية التركية الراسخة» ، ولكافة الجهود المبذولة من الجهات والمسؤولين بدولة الكويت.

«التعليم العالي»

سلامتهم ، بسبب وجود احتمالية ان تكون الولاية في المسار المتوقع لاعصار «إيرما».

وكان المركز الوطني الأمريكي للأعاصير الذي رفع درجة إعصار «إيرما» إلى الفئة الرابعة ، على سلم الأعاصير والعواصف ، كان قد أعلن أمس الأول أن سرعة الرياح في الإعصار وصلت إلى 220 كم في الساعة ، ومن المحتمل أن تشتد قوة الإعصار خلال الـ48 ساعة القادمة.

الحربي أحال

غيابهم وعدم تواجدهم على رأس عملهم في أوقات العمل الرسمية ، وذلك خلال بجولة تفقدية مفاجئة قام بها صباح أمس ، شملت مستشفى بن سينا ومستوصف سلوى ، تفقد فيها سير العمل في عدد من الأقسام.

تأتي هذه الجولة ضمن جولات تفقدية قادمة لمختلف مرافق ومستشفيات وزارة الصحة للاطمئنان على سير العمل والوقوف على جوانب النقص في الخدمة الطبية التي تقدمها الوزارة .

الصالح: الطريق

من الجهات الحكومية ، الطريق السريع مفتوح لها».

أضاف الصالح « ذلك أفضل مليون مرة من ميزانيات الأوامر التغييرية وتوظيف الواقدين »، مشددا على أن «دعمنا لا محدود لكل ما يسهل توظيف ابنائنا».

«هيومان رايتس»

وحذر التقرير من أن «التعذيب الممنهج وواسع النطاق من قبل قوات الأمن ، قد يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية».

وكانت وزارة الخارجية قد اتهمت في السابق هيومان رايتس ووتش بـ «ترويج الأكاذيب» والاستناد إلى مصادر معلومات غير موثقة وغير دقيقة بشأن أوضاع حقوق الإنسان في مصر.

وقالت المنظمة إن تقريرها، المؤلف من 63 صفحة، «يوثق كيف تستخدم قوات الأمن، لا سيما عناصر وضباط الأمن الوطني التابع لوزارة الداخلية، التعذيب لإرغام المشتبه بهم على الاعتراف او الإفصاح عن معلومات، أو لمعاقبتهم».

وذكر التقرير أن النيابة العامة «تتجاهل عادة شكاوى المحتجزين بشأن سوء المعاملة وتهددهم في بعض الأحيان بالتعذيب، مما يخلق بيئة من الإفلات شبه التام من العقاب».

وتقول هيومن رايتس ووتش إنها أجرت مقابلات مع 19 معتقلا سابقا وأسرة معتقل آخر قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب بين عامي 2014 و2016.

وأشارت إلى أنها التقت أيضا بمحامي الدفاع عن هؤلاء وحقوقيين مصريين، كما راجعت، حسب قولها، عشرات التقارير عن التعذيب التي أصدرتها المنظمات الحقوقية ووسائل إعلام مصرية.

واتهم الكثير من تقارير منظمات حقوقية مصرية ودولية السلطات المصرية منذ يوليو 2013 بملاحقة المعارضين في أعقاب إطاحة الجيش، بقيادة السيسي وزير الدفاع آنذاك، بالرئيس محمد مرسي، المنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، بعد احتجاجات شعبية واسعة مناهضة لحكمه في 30 يونيو 2013.

وتقول الحكومة المصرية إن إجراءاتها تهدف إلى الحفاظ على الأمن وتحقيق الاستقرار في مصر ، التي تعاني من اضطرابات منذ ثورة 25 يناير عام 2011. وتصر على انها تكافح الإرهاب.

الأمم المتحدة

فحصا للأدلة نفذته المنظمة يظهر أن غاز السارين للأعصاب استخدم، فيما يبدو، في الهجوم على بلدة خان شيخون التي يسيطر عليها مسلحو المعارضة في أبريل من العام الحالي ، وأن القوات الجوية السورية مسؤولة عنه.

ويقول التقرير إن طائراتها شوهدت في المنطقة، وإن فحص بعض جثث القتلى أثبت وجود غاز السارين. ويضيف أن هجوما كهذا يعد جريمة حرب.